باب التوفيق بين التعليمين

نَصْرٌ مِنَ اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ

(الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي)

قال الاستاذ الامام عليه رضوان الله تعالى « يستحيل بقاء الأزهر على حاله فإما أن يصلح وإما أن يسقط » وكان أكرم الله مثواه باذلا جل عنايته في إصلاحه حذرا من سقوطه وحرمان المسلمين مما يرجى بإصلاحه وكان أقدر من عرفنا من الناس على هذا الاصلاح وسائله ومقاصده وأحكمهم في تنفيذه إلا أنه أخطأ في أمر واحد لولاه لتم له ما أراد من الاصلاح وهو فوق ما طلب منه. ذلك الأمر هو محاولة إصلاحه برضي كبراء شيوخه واستمالهم فيه بالاقناع دون السلطة الا ما بدأ به من وضع قانون لادارته والسعي في إصدار ارادة من الأمير به بناء على قرار من مجلس النظار لعلمه أن العمل بدون ذلك متعذر ولا محل لشرح ذلك هنا بل موضعه الجزء الأول من تاريخه الذي نعني بطبعه الآن وانما نريد أن نبين أنه كان يحاول تنفيذ هذا القانون بدون استعانة بسلطة التنفيذ في البلد بل بمجرد رضى شيخ الأزهر واعضاء الإدارة

كان الشيخ حسونه النواوي أول من ولي المشيخة واختير للعمل بهذا القانون مع المرحوم وسائر من اختيروا للادارة وكان المرحوم هو الذي اختاره وسعى لدى الأمير بتعيينه وكيلا للشيخ الانبابي المرحوم ثم أصيلا وقد استعان على هذا ببعض أصدقائه كالمرحوم أمين باشا فكري. ذلك انه كان يعتقد أن الشيخ حسونه أمثل الشيوخ وأرجاهم لقبول الاصلاح. علمت ذلك منه أول مقدمي لمصر سنة ١٣١٥ اذ قلت له: سمعت من بعض مجاوري الأزهر الطرابلسيين ان شيوخ الأزهر قد امتعضوا من جعل الشيخ حسونه شيخا للأزهر لأنهم لا يعدونه من كبار العلماء فقال ان كانوا يعنون بذلك انه لا يقدر على ايراد الاحتمالات الكثيرة في مثل عبارة جمع الجوامع فهذا صحيح ولكن هذه الاحتمالات التي

يوردونها ليست من العلم في شيء والشيخ حسونه أمثلهم : وقد دلت التجارب على صدق هذا القول — ولا ننسى فضل المرحوم السيد علي البيلاوي الذي ظهر من فضله فوق ما كان يظن فيه — فان ماجرى على يد الشيخ حسونه أولا وآخرا لم يجر على يد غيره مثله

نعم كان الشيخ حسونه يرجئ بعض ما يقترح المرحوم عملا بالتدريج عن رأي واعتقاد ولكنه لم يكن يقرر الشيء ولا ينفذه كما فعل من جاؤا بعده ماعدا البيلاوي وقد تقلب على الأزهر في هذه المدة عدة شيوخ كان أشهرهم في علوم الأزهر أبعدهم عن الاصلاح . فالشيخ سليم البشري من أشهرهم لم يجر على يده شيء بل كان معارضا لكل شيء فأرضى أمثاله من المحافظين على القديم وأغضب طلاب الجديد والشيخ عبدالرحمن الشربيني أشهرهم على الاطلاق وهو لم يفعل شيئا ولم يرض طائفة من الطائفتين

قلت للاستاذ الامام مرة : ان قرار مجلس إدارة الازهر هو كقرار كل مجلس رسمي وكل محكمة يطالب القانون بتنفيذه ويعاقب على تركه فلماذا لانطالب بتنفيذ هذه القرارات الكثيرة التي يمتنع شيخ الأزهر من تنفيذها بصفة رسمية فلو فعلت هذا مرة واحدة لنفذ كل قرار ، فقال : ان هذا لايكون الا بسلطة الحكومة واني أرجو أن لاأدع الحكومة تتداخل في الأزهر مادمت فيه فكيف أكون أنا الذي يدعوها الى ذلك فنحن ندعو الشيوخ بالاقناع مستعصمين بالصبر

وكان يكره ان يكون « للعمية » اصبع في الأزهر كما يكره ان يكون للحكومة يد فيه لاعتقاده ان خير الاصلاح في العلم والدين ما كان بعيدا عن السياسة فاقنعنا عن اقناع العلماء به واستقلالهم فيه ، ولكن « العمية » ولعت بالأزهر ولربما كاد يكون عشقا وغراما ولما رأت ان تمتعها بهذا المعشوق لايتم مع وجود هذا العذول الرقيب طفقت تناهضه حتى كان ما كان من أمر استقالته من ادارة الأزهر وكان ما كان بعده من الخلل في هذا المكان حتى أدى ذلك الى اقامة نائب عن شيخه الشربيني يدير الأمر من دونه عدة أشهر ثم الى استقالته واعادة الشيخ حسونه الى المشيخة وعلى يد الشيخ حسونه تم مشروع مدرسة القضاء الشرعي وصدر به

الأمر العالي فصدق قول المرحوم فيه أنه امثلهم في حياته وبعد مماته

مما كان ينويه من اصلاح الأزهر انشاء قسم قضائي فيه يرشح فيه الطلاب لمنصب القضاء زاده حرصاً عليه اقتراح المستر سكوت المستشار القضائي الأول اصلاح المحاكم الشرعية وجواز جعل المتخرجين في مدرسة الحقوق الخديوية قضاة شرعيين . لم أر الاستاذ مصمماً في مقاومة شيء كاهتمامه في حمل الحكومة على الإغضاء عن جعل متخرجي الحقوق قضاة للشرع ، سعى في ذلك وحاول إقناع كبراء الشيوخ بأن يسعوا معه فلم ير منهم مبالاة فكان يتململ ويقول إذا نفذ هذا المشروع قضي على الازهر وقد نجح سعيه فلم ينفذ

وعندما حاولت الحكومة تعيين قاضيين من محكمة الاستئناف الاهلية للمحكمة الشرعية العليا بمصر ولم يتم ذلك قوي عزمه وظن أن الفرصة سنحت لإنشاء القسم القضائي وقد فتحنا كوة للبحث في ذلك اذ انشأنا مقالة في المنار الذي صدر في ذي الحجة سنة ١٣١٦ نقترح فيه إنشاء هذا القسم القضائي ولكن حال دون إنشائه عزل الشيخ حسونه من المشيخة وتولية الشيخ عبد الرحمن القطب في ٢٤ المحرم سنة ١٣١٧ ولم يلبث هذا أن توفي بعد شهر من توليته وولي الشيخ سليم البشري الذي وقف في عهده سير الإصلاح وكان من أمر «العمية» من أول عهده الى الآن ما أشرنا آنفاً الى أنه انتهى باستقالة المصلح العظيم من ادارة الازهر وبهذا انقطع رجاء الحكومة من إصلاح حال القضاة الشرعيين الذين ضجت منهم الأمة طالبة بلسان الجمعية العمومية ولسان مجلس الشورى إصلاح المحاكم الشرعية فعهدت اليه بوضع مشروع انشاء مدرسة قضائية يتولى هو بنفسه أمرها وكان هذا المشروع آخر عمل اصلاحي عمله اذ تم في أوائل مرض الموت وما كان يؤمله من هذا المشروع الا انفصاله عن الأزهر وقصاري ما أمكنه من وصله به جعله تحت نظر مفتي الديار المصرية دائماً وكان للحكومة معه وقفة في هذه المسألة

تبارك ناصر المخلصين ، أحياء وميتين ، فقد قضت حكمته عز وجل أن يقوم بتنفيذ المشروع ويجعله أشد صلة بالأزهر سعد باشا زغلول ناظر المعارف لهذا العهد ولا يجهل أحد من المصريين من هو سعد باشا من الاستاذ الامام ، وان يكون

ذلك في عهد مشيخة الشيخ حسونه و بعد موافقته عليه وجعله تحت نظره وقد علم القراء اعتقاد المرحوم في الشيخ حسونه وما كان من نيته في أيام مشيخته الأولى وهاك نص القانون في ذلك

﴿ مشروع أمر عال ﴾

﴿ بانشاء مدرسة القضاء الشرعي ﴾

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على قانون الجامع الازهر الصادر به الامر العالي بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ (أول يوليه سنة ١٨٩٦) نمرة ٣

وبناء على ماعرضه علينا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — يخصص قسم من الازهر لتخريج قضاة ومفتين واعضاء ووكلاء دعاوي وكتبة للمحاكم الشرعية ويسمى (مدرسة القضاء الشرعي)

المادة الثانية — تكون هذه المدرسة باعتبار كونها قسما من الازهر تحت اشراف شيخه ويكون لطلبتها من الامتيازات مالغيرهم من الازهريين ويتولى ادارتها ناظر يعينه ناظر المعارف ويكون لها محل مخصوص

المادة الثالثة — تنقسم هذه المدرسة الى قسمين القسم الاول لتخريج كتبة المحاكم الشرعية والقسم الثاني لتخريج قضاة ومفتين وأعضاء ووكلاء دعاوي للمحاكم الشرعية أيضا

﴿ القسم الاول ﴾

المادة الرابعة — يشترط فيمن يدخل القسم الاول من مدرسة القضاء الشرعي ما يأتي :

اولا — ان يكون طالب علم في الازهر أو احد ملحقاته مدة ثلاث سنين وان يكون حميد السيرة

ثانيا — ان يكون صحيح الجسم سليما من العاهات